

# ولاية قائد الجيش؟

البيال خلال الأيام المقبلة. حتى الآن أصبح التمديد مؤكداً. وتوقعت مصادر متابعة أن يصدر قرار التمديد لقائد الجيش العماد جان قهوجي ولرئيس الأركان اللواء وليد سلمان ومدير استخبارات الجيش العميد إدومون فاضل يوم 30 تموز الجاري. لكن ما نتج حتى الآن عن المشاورات المرتبطة بهذا القرار أمران: الأول أن رئيس الجمهورية غير متحمس للتمديد عبر المجلس النيابي، ولم يقدّم بأي مبادرة تصب في هذا الاتجاه وهو يدفع في اتجاه التمديد عبر المادة 55 من قانون الدفاع وجنّد فريقه للقيام به. الثاني أن رئيس أكبر كتلة نيابية مسيحية، أي العماد ميشال عون يقف بدوره ضد التمديد في الحالتين.

ورغم أن جهات قانونية ترى أن التمديد وفق قانون الدفاع لا يمكن الطعن فيه مهما كانت الحجج، ما دام النص واضحاً وصريحاً، إلا أن المشكلة تبقى سياسية بحتة. لأن التمديد بقرار إداري سيكون بمثابة سيف سياسي مصلت على قيادة

الجيش، وخصوصاً من جانب الذين يدفعون في اتجاه تغليب قانون الدفاع على التمديد عبر المجلس. والسؤال لماذا هذا الإصرار على قانون الدفاع ولأي خلفية سياسية ولبنان على أبواب استحقاقات مصيرية؟

على صعيد آخر، من المقرر أن يلتئم المجلس الأعلى للدفاع في قصر بعيدا الاثنين المقبل، بدعوة من رئيس الجمهورية ميشال سليمان، لبحث الأعباء التي يرتبها العدد المتزايد للنازحين السوريين في لبنان.

حكومياً، لا تزال محركات الرئيس المكلف تمام سلام بطيئة، فيما نقل النواب بعد لقاء الأربعاء عن الرئيس بري أن ما طرحه أخيراً الجهة إنهاء الثلث الضامن أو المعطل وعدم التفاوض على الأساس الأول، «هو لتسهيل تأليف الحكومة وليس من باب المناورة كما يحاول البعض الإيحاء به».

## القرار الأوروبي

في غضون ذلك، سجل أمس استنفاذ ديبلوماسي أوروبي ودولي في لبنان

لشرح حيثيات قرار الاتحاد الأوروبي بشأن حزب الله. ولهذه الغاية التقت سفيرة الاتحاد أنجلينا إيخهورست رئيسة الحكومة المستقيل نجيب ميقاتي ورئيس كتلة المستقيل النائب فؤاد السنيورة ونائب رئيس المجلس الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان، فيما زار السفير البريطاني طوم فليتشر رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون والسفير الفرنسي باتريك باولي النائب وليد جنبلاط.

وفي طهران، أشاد الرئيس الإيراني المنتخب الشيخ حسن روحاني، في رسالة جوابية إلى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، على تهنئته بانتخابه، بـ«جهاد كوادر حزب الله في ميادين المقاومة ضد إسرائيل»، لافتاً إلى دور نصر الله وكوادر الحزب في مواجهة إسرائيل، والتي باتت تمثل أملاً لانتصار شعبي لبنان وفلسطين على الكيان الإسرائيلي».

ووصف رئيس مجلس الشورى

الإيراني علي لاريجاني القرار الأوروبي بـ«المضحك» والداعم للموقف الأميركي، لافتاً إلى أن القرار الأوروبي يأتي في وقت يقدم فيه الغرب الدعم للجماعات المسلحة في سوريا. وأعلن مساعد رئيس هيئة الأركان الإيراني أن القرار الأوروبي «لن يجلب لأوروبا إلا مزيداً من العار».

## لجنة متابعة بركي

على خط آخر، عقدت لجنة المتابعة النيابية المنبثقة من لقاء القيادات المسيحية في بركي، التي تضم النواب: إليي عون، إليي كيروز، إليي ماروني، هادي حبيش، سيمون أبي رميا، وإميل رحمة وفؤاد السعد اجتماعاً برئاسة النائب البطريركي العام المطران بولس صياح بغياب السعد بداعي السفر. وجرى عرض جدول أعمال طويل تناول وضع المسيحيين في الإدارات العامة. من جهة أخرى، أشار النائب ميشال عون خلال حفل توقيع كتاب للكاتب

حبيب يونس إلى أنه «ينقصنا اليوم الالتفاف حول البرنامج الذي وضعناه للإصلاح والتغيير، وإلا إذا لم نستطع تحقيق ذلك فكل جهدنا يكون باطلاً»، لافتاً إلى «أننا اليوم معرضون لكل السهام، وربما خصوم لكل من في الحكم، الحق ضائع وأي كلمة حق يتم تطويقها والبرهان على ذلك الفساد القائم». وقال: «لكن لا القضاء تحرك ولا أحد، ولو كنا نخاف لكنا سكتنا ولكن لن نسكت ولن نخاف، وقريباً إن شاء الله سترون الإصلاح والتغيير ينتصران».

## طلب تخلية سماحة

على صعيد آخر، تقدم وكيل الوزير والنائب السابق ميشال سماحة المحامي صخر الهاشم من المحكمة العسكرية الدائمة بطلب إخلاء موكله «وعند الاقتضاء وضعه تحت المراقبة القضائية، بما في ذلك حجز جواز سفره ومنعه من السفر وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية».

الجرد شبه خال  
كما تركته الحرب  
اللبنانية  
(ارشيف)



تنمية حركته في الجرد الضعيف والمتروك، وقد انعكس اهتمامه إيجاباً على نتائج الانتخابات البلدية الأخيرة. استفاد من بيئة الجرد الحاضرة لقوى 8 آذار والتيار الوطني الحر للتوسع شيئاً فشيئاً في الضيع، ويسعى اليوم جدياً إلى نيل المرتبة الأولى مسيحياً في تلك البلدات، وخصوصاً أن رئيس هيئة القضاء بيار بعقلين ينتمي إلى إحدى قرى الجرد (بزبدين) وفاز برئاسة بلديتها. والتوسع هنا ليس من سابع المستحيلات في ظل عدم تمثيل الجرد بنائب مسيحي (نواب بعيدا الثلاثة من الساحل) وغياب وزير العدل شكيب قرطباوي الدائم (من بلدة كفرسلوان في أعالي بعيدا). أما نائب «التغيير والإصلاح» فادي الأعور، من بلدة قرنايل الجردية، فيقتصر حضوره على أسوار بلده فقط. في الواقع، لا يمكن أهالي الجرد تفهم طريقة انتقاء نواب القضاء من دون الأخذ بالاعتبار حاجات الجرد الكبيرة التي تتخطى حاجات الساحل بأشواط. لا يمكنهم تفهم تسهيل حزب الله لطبائهم في وزارة الزراعة والتنمية الإدارية مقابل تأخر وزارة الطاقة عن الاستجابة لمطالبهم. في بزبدين مثلاً، لا تزال محطة المياه تنتظر تدشين وزير الطاقة جبران باسيل لها منذ نحو شهرين. على المقلب الآخر، يجري اليوم تأهيل وتزفيت طريق يصل قرى المتن الأعلى انطلاقاً من بزبدين بقرى المتن الشمالي وأولها بعيدات، فيكون بالتالي للجرد مدخله المنفصل. الفضل هنا لنواب حزب الله واتحاد بلديات المتن الأعلى وبلديات العربية وصليلما وحاصبيا وبزبدين. أما «وزارات العونيين»، فتقتصر خدماتها الخجولة على بضع محاولات كهربائية لا غير، رغم حاجة البلدات إلى ما يتخطى هذا القليل، وخصوصاً أنها لا تزال تفتقر إلى أصغر مقومات الحياة كالماء والكهرباء والرفق.

قاطنيتها غير المهجرين طوعاً. لا يمكن التباهي هنا بمنابر الزعرور الخالية، ولا بطبيعة بسكتنا أو مناخ برمانا وبيت مري، فقرطاضة والزندوقة والكنيسة وصليلما وبزبدين وغيرها لا تقل عن سابقتها في شيء. ولكن للمتن الشمالي أوتوستراذه السريع الذي يربط تلك القرى النائية بالمدينة، فيما لا أوتوستراد مماثل في القضاء الذي يجاوره. للمتن الشمالي مراكزه الإدارية ومستشفياته ومدارسه ومؤسساته الموزعة على طول القضاء وبلداته التي تمكنت عبر بلدياتها ووزرائها ونوابها من إعادة تأهيل نفسها بعد الحرب اللبنانية. لذلك تغلغت السياحة سريعاً في ضيع القضاء وغزته المطاعم والفنادق وباتت المهرجانات الصيفية جزءاً لا يتجزأ من أسباب توافد اللبنانيين إلى ربوعه؛ الأمر الذي يفتقده جرد بعيدا، فلا مطاعم ولا أوتيلات ولا مشاريع سياحية ولا من يهتم. بالكاد يمكن ملاحظة «بيتين وتونر» في كل قرية. ربما ليس من المنصف إلقاء اللوم كاملاً على نواب القضاء، فالعمل الإنمائي من واجب الدولة أولاً، إلا أن عدم إيلاء أجددات النواب أهمية للجرد كما الساحل يشرعن اتهامات سكان أعالي المتن لهم، ولا سيما أن التقصير قد يكون أحد أسبابه ارتياح سعادتهم لأهواء الناخبين. وعدم مطالبة النواب بإنماء متوازن للقرى المحرومة يضعهم تحت طائلة الاتهام أيضاً. المسؤولية ذاتها تقع على عاتق هيئات الأحزاب، وخصوصاً هيئات التيار الوطني الحر التي من المفترض أن تنعش حياة البلدات بأنشطتها وتكون صلة الوصل بين الأهالي والمعنيين. فالجرد أثبت في مختلف الدورات الانتخابية دوره كخزان شعبي للمعنيين باستثناء قريتي جوار الحوز (قواتية) وترشيش (كتائبية). إلا أن حالة التيار الوطني الحر بقيت انتخابية على مر السنوات، ولم تتحول قط إلى حالة تنظيمية يمكن الأهالي التعويل عليها.